

مقال بعنوان: الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقرئزي

أ. حراث سمير - جامعة المدية

ملخص

نسمى من خلال هذه البحث إلى إلقاء الضوء على أهم الأفكار الاجتماعية و الاقتصادية التي تبناها العلامة المقرئزي التي ظهرت في وقته من خلال كتابه الموسوم " إغاثة الأمة بكشف الغمة"، باعتباره رائداً من رواد الفكر الاجتماعي والاقتصادي، فقد ركز من خلال هذا الكتاب على مختلف الطبقات والتقسيمات الاجتماعية المتواجدة في عصر المماليك خلال فترة المجاعة المشهودة، و حلل في الكتاب ذاته أسباب المجاعة و أشكائها و هو التحليل الذي اقتضى منه مساءلة المتغيرات المرتبطة بها و التي هي في مجملها طبيعية جغرافية، اجتماعية، سياسية، دينية، و ركز المقرئزي في تحليله على ارتباط هذه المتغيرات فيما بينها، لتشكيل محور الأزمة، لذلك فإن مسألة تحليلها تستدعي منهجاً خاصاً سابقاً لأوانه إذ يتقاطع مع العديد من أسس التحليل الاجتماعي المعاصر.

Résumé :

Le présent article se propose de faire la lumière sur la contribution du penseur al-Maqrîzî en matière des grands idéaux socio-économiques tant véhiculés en son temps qu'il les a adoptés aussitôt. Et ce, à travers son ouvrage éminent « Ighathat al-Umma bi-Kashf al-Ghumma » - « Le secours (ou le soutien) de la Umma (La nation musulmane) en dévoilant les causes de la crise » - lequel était précurseur de la pensée socio-économique, et où il était question de focaliser sur les différentes classes sociales et les hiérarchisations prédominantes durant le règne des Sultans Mamlouks notamment à la suite de la néfaste famine qu'a connu l'époque et dont il a réussi à analyser les facteurs et les aspects. Et pour ce faire, il a interrogé les paramètres qui en ont trait, lesquelles étaient sommairement géographiques, sociaux, politiques et religieux. En outre, il a insisté sur le rapport existant entre ces derniers pour précipiter, en fin de compte, la crise en question. On suppose que notre penseur a dû développer une méthode d'analyse unique et sans précédent à tel point qu'on y retrouve des repères communs avec les établis de l'analyse sociologique contemporaine.

إن الحديث عن الفكر الاجتماعي و الاقتصادي لدى المقريري يقتضي منا و في جميع الحالات مساءلة إسهاماته العلمية في جوانب مختلفة سواء تعلق الامر بالجانب الاجتماعي أو بوارد الفكر الاقتصادي تكشف العديد من مؤلفاته تقاطعا ملحوظا مع مختلف المناهج و النظريات الوثيقة الصلة بعلم الاجتماع، و تتقاطع أفكاره في الوقت ذاته مع أسس الاقتصاد الحديث، إنما مقومات عليمية لفكر سابق لإوانه، لم تأت من العدم، بل كانت خلاصة تجربة عميقة في البحث و التحليل، سُقلت بنشأة علمية واجتماعية خاصة للمفكر، جعلت منه باحثا ذا فكر موسوعي، إذ يستحضر في أفكاره مجالات مختلفة، نجد منها ما هو وثيق الصلة بعلم الاجتماع، إذ يتقارب في أسسه مع المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية لإميل دوركايم، ماكس فيبر... و تتقاطع في الوقت ذاته مع مختلف أسس التحليل الاقتصادي. و من ذلك تصنيفه للعملة و النقود، وظائف و النشاطات الاقتصادية، و التي و إن اختلفت في التسمية بحكم أسلوبه الرصين العاكس لبيئته و العوامل المساهمة في نبوغه، إلا أنها في واقع الامر و في جانبها الضمني تعكس الأسس الاقتصادية الحديثة، كما يعود الفضل إليه بإحداث نقلة معرفية و منهجية في دراسات المواضيع السوسيو-اقتصادية، وجعلها بحق علما مستقلا يرقى إلى مصاف ما هو معروف بعلم الاقتصاد و علم الاجتماع حاليا.

ناهيك عما تظمنته هذه الأفكار من أبعاد وثيقة الصلة بالتاريخ، ليس من خلال العودة إلى تاريخ الظاهرة الاجتماعية بالسرد، بل من خلال انتهاج منهج خاص يعتمد في الأساس على المشاهدة، المعاينة، التمهيص و هي الأسس العلمية التي تركز عليها المناهج الحديثة سواء تعلق الامر بالتاريخ من خلال الملاحظة المعمقة، المقارنة و التأريخ للحوادث و الظواهر الاجتماعية، الشيء الذي يجعل من المقريري متقارب في أفكاره مع الأسس الحديثة لعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا.

نجد كل هذا وبكثير من الشرح و التحليل، التدقيق و التمهيص في ثنايا كتابه "إغاثة الامة بكشف الغمة" لكن و قبل القيام بعملية تحليل بوارد الفكر الاجتماعي و الاقتصادي رأينا ضرورة الاستهلال بمحور نتعرف من خلاله على المقريري، كمفكر و باحث و محلل، إسحق لقب الموسوعية، لذلك عرجنا على السيرة الذاتية للمفكر، و ركزنا على العوامل السوسيوثقافية المساهمة في فكره، وهي الدراسة البيوغرافية التي مهدت لنا السبيل لمعالجة نقطة تحول فكره و المتمثلة في البحث عن العلمية من خلال منهج علمي لم يصرح به كأساس قائم بحد ذاته، بل أشار إلى ما هو وثيق الصلة به من أساليب و أدوات، لا سيما أثناء تحليله لظاهرة المجاعة في خلال حكم دولة المماليك حيث كشف هذا التحليل العديد من الجوانب المرتبطة بعلم الاجتماع، التاريخ، الاقتصاد، الأنثروبولوجيا.

حياة المقريري و مؤلفاته:

يعتبر المقريري أو كما يعرف عنه أحمد¹ بن علاء الدين علي بن عبد الصمد بن محي الدين بن عبد القادر بن محمد بن تميم بن عبد الصمد المقريري²، واحد من أعلام دولة المماليك، يصنف بإسهامه العلمي في نفس مرتبة العديد من الرواد والباحثين أمثالهم أمثال: ابن خلدون، ابن مسكويه، والفارابي، لما له من سبق علمي في العديد من المجالات كعلم الاجتماع، الاقتصاد، التاريخ، المنهج العلمي..... ولد المقريري في القاهرة³ في حارة ابرجوان "بقسم الجمالية الحالي" بعد سنة 760هـ/1358م كما اشار المقريري نفسه⁴.

ساهمت العديد من العوامل في اكتمال النضج الفكري والعلمي للمقريري حيث ذكرت المصادر التاريخية أنه و منذ صغره كان شغوفا بالمغامرة والاكتشاف، فقد انظم منذ صغره إلى المدرسة الخلدونية و التي استقى منها العديد من العلوم و الفنون الوثيقة الصلة بدراسة الواقع الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي الذي عاش فيه وعاشه⁵.

إنما التجربة التي مكنته من تقلد العديد من المناصب و المهام الإدارية العليا في مصر.. حيث عمل قاضيا و أستاذا للحديث و عمل بديوان الانشاء الخارجية، كما عين بوظيفة اقتصادية هامة و هي المحتسب العام. بمصر إذ أشرف على منطقة القاهرة و الوجه البحري، هذا و قد عمل في مجال التدريس لسنوات طويلة، و تعددت أسفاره إلى دمشق و مكة المكرمة⁶، ما أهله لأن يكون ذا إلمام واسع بعلم الاقتصاد، الإدارة، العلوم الدينية والطبيعية المختلفة، وقد ساعدته هذه التجربة في الاحتكاك بالمتجمع من زواياه المختلفة.

لم تأت موسوعية المقريري من العدم، بل كانت خلاصة للعديد من العوامل و المتغيرات المساهمة في فكره، فقد كانت أسرته مدرسته الأولى، حيث عاش المقريري في اطار اسرة علمية عرفت بالاهتمام بالفقه و الادب سواء من ناحية الجدين و الأبوين، فجدّه لأبيه حنبلي المذهب، مهتما بالحديث حتى اشتهر بالمحدث⁷، أما والده علاء الدين علي فقد ولد في دمشق و درس فيها⁸، و يبدو ان القاهرة جذبت إليها⁹، كونها عاصمة دولة المماليك، كانت تمتلئ بالعلماء و الطلاب و المدارس، كما كانت اسواقها و قياسرها تموج بالحركة والنشاط، مما جعلها تجذب والد المقريري إليها طلبا للتوسع في العيش حيث شغل¹⁰ فيها وظائف عدة و اصبحت حينئذ مستقرا له و لأولاده من بعده¹¹.

و كان علاء الدين شافعي المذهب خلافا لمذهب أبيه، و يبدو ان ذلك يرجع الى ان المذهب الشافعي هو المذهب الرسمي للدولة، فلعله اراد ان يكون مواثما للسلطة، أما والدته المقريري ، و اسمها اسماء فهي ابنة بدر الدين الصائغ، الذي وصفته المصادر "بالعلامة"¹² و الأديب¹³. و توسع نطاق تعلمه ليتمد من أسرته إلى مشايخه إذ تتلمذ المقريري على عدد كبير من الشيوخ¹⁴ وصل عددهم الى ستمائة شيخ¹⁵، نذكر منهم:

- ابن كثير: اسماعيل بن عمر بن ضو بن ذرع القرشي (ت 774هـ/1372م): وصفه المقريري بأنه امام و مفسر و محدث و فقيه¹⁶ وعلامة، من تصانيفه: (التفسير الكبير)، و (التاريخ)، و (طبقات الفقهاء الشافعية)، و (مناقب الشافعي) و (البداية و النهاية في التاريخ) و قد اشار المقريري في (درر العقود الفريدة) الى تتلمذه عليه و سماعه الحديث عنه¹⁷.
- ابن فرات: محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن محمد الحنفي (ت 807هـ/1404م) الذي كتب في التاريخ مسودة بلغت مائة سفر، بدأها منذ الهجرة و أتمها بسنة 803هـ/1400م، و قال المقريري "وقفت عليها و استفدت منها"¹⁸.
- ابن خلدون: ولي الدين ابو زيد عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي الاشيلي(ت 808هـ/1405م) وصفه المقريري فقال: "شيخنا..... استاذ الزمان و صاحب القلم الأعلى ببلاد المغرب"¹⁹ مما يفهم منه انه درس عليه.
- ابن دقمان: صارم الدين محمد بن ابراهيم بن أيذر (ت 809هـ/1406م): اهتم بالتاريخ و كتب فيه نحو المائتي مجلد منها (اخبار الدولة التركية) في مجلدين، و (سيرة الملك الظاهر برفوق)، ترجم له المقريري في (درر العقود الفريدة) فأشار الى اتصاله به²⁰.
- ابن الصائغ: شمس الدين محمد بن محمد (ت 776هـ/1374م)، جد المقريري لأمه ، و كافله، كان فقيها و عارفا بالفقه و الأدب²¹، و قد سبق الحديث عن تتلمذ المقريري عليه.
- الشرف بن عسكر: احمد بن عبد الرحمن بن احمد البغدادي (ت 781هـ/1379م)، كان "عالما بالفقه و القراءات والحديث، مشاركاً في عدة فنون" اجاز للمقريري مسموعاته و مروياته في سنة 771هـ/1369م، اي و هو في الخامسة من عمره²².
- الآمدي: ابراهيم بن داود بن عبد الله بن برهان الدين(ت 797هـ/1394م): قال المقريري انه كان "فقيها محصلا" لازمه عدة سنين فاستفاد منه.²³

• الفيروز ابادي: محمد بن يعقوب بن محمد بن عمر (ت 817هـ/1414م): صاحب

تصانيف كثيرة منها كتاب القاموس في اللغة، وصفه المقرئزي بأنه "لا نظير له"، و منها
(تسهيل الاصول الى الاحاديث الرائدة على جامع الاصول).²⁴ و قد ترجم المقرئزي له في

المقفى) فأشار الى تتلمذه عليه.²⁵

ونضيف في هذا الصدد أن المقرئزي قد صُقل علميا بفضل مجموعة من المؤثرات الفكرية كانت في
الواقع خلاصة لعدة عوامل سياسية، إقتصادية و إجتماعية عاشها المقرئزي خلال القرنين الرابع عشر
والخامس عشر للميلاد، و يمكن تصنيف هذه العوامل وفق ما يلي:²⁶

• العوامل السياسية و الاقتصادية: فالجدير بالذكر أن المقرئزي قد عاش في فترة تدنت فيها
الأوضاع السياسية والاقتصادية، و التي من ملاحظها انتشار الفساد و الاستبداد و الطغيان، و ظهور
المجاعات (1392 إلى 1404م)، و تميزت هذه الفترة في الوقت ذاته بمخلافات عمت الحكام و الامراء
نتيجة لانقسام الدولة الإسلامية.

• وظائفه و مناصبه: فكما أشرنا سابقا، تقلد المقرئزي العديد من المناصب الإدارية و القضائية
و الاقتصادية ما مكنه من الإلمام بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي، كما ساعده شغله لوظيفة المحتسب
العام في مصر من التعرف و بصورة واقعية على المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد.²⁷

• أستاذه ابن خلدون: تأثر المقرئزي بشكر مباشر بشيخه ابن خلدون، حيث احتلت أفكاره
و تصورات و أبعاد رأيته للمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية معظم كتاباته، ما جعل
المقرئزي يصور بشكل متميز واقع الظاهرة الاجتماعية بأسلوب علمي مميز.²⁸

كل هذا، وغيره، أهل المقرئزي لأن يكون علامة زمانه، أبدع بأفكاره و كتاباته، ولعل أهم ما
يلفت انتباهنا في هذا الصدد جملة من المؤلفات، التي تصنف ضمن موسوعات عصره، سواء من ناحية
مضمونها، أو عبر مضامينها، ونذكر منها ما يلي:

• المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار : هو كتاب في عدة اجزاء²⁹ قصد به المقرئزي
"جمع ما تفرق من اخبار مصر و احوال سكانها"³⁰ فأرخ فيه للمدن المصرية³¹، و معالمها، من مساجد
و مدارس و دور و اسواق و غيرها³². يصح القول أنه فخر مؤلفات المقرئزي، و قد عني فيه قبل كل
شيء بدراسة المعالم القاهرية القديمة من حارات و شوارع و قيساريات و دروب و أسواق و حمامات و

مدارس وخوانق ومستشفيات وأسوار، فضلا عن اخبار المدن المصرية الكبرى وتراجم رجال الدول و نظم الحكم في مختلف العصور.

● الخبر عن البشر: في اربع مجلدات ، و عمل له مقدمة في مجلد³³ ، و هو كتاب في التاريخ ، و تذكر المصادر انه جعله كالمدخل لكتابه "إمتاع الأسماع فيما للرسول من الحفدة و الاتباع"، و يذكر ابن تغري بردي في "المنهل الصافي" أنه "في أربع مجلدات و عمل له مقدمة في مجلد".

● عقد جواهر الاسقاط من اخبار مدينة الفسطاط: و هو في ذكر ملوك مصر و الفسطاط و يعتبر اول كتاب كتبه المقرئ في تاريخ مصر الإسلامي الأول، أتبعه بعدها بكتاب "اتعاظ الحنفا" في تاريخ مصر الفاطمي، ليأتي من بعدهما " السلوك في معرفة دول الملوك" الذي يغطي العهدين الأيوبي و المملوكي.³⁴

● اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفاء³⁵: و يعتبر أوفى مصدر في التاريخ الفاطمي، و هو يعرض أولا لسلالتهم ونسبهم و لقيام دولتهم في المغرب و خلفائها الأربعة هناك، ليتحدث بعدها عن الفتح الفاطمي لمصر و صراع الفاطميين مع القرامطة، و يتناول بعد ذلك خلفاء الفاطميين واحدا بعد آخر حتى نهاية الدولة.

● السلوك في معرفة دول الملوك: و هو ابرز مؤلفات المقرئ ، بل ابرز كتب التاريخ المصري الوسيط، اتم به المقرئ سلسلة التواريخ المصرية بجمع و تسجيل أوسع ما وجد من المعلومات حتى غدا أساسا لجميع التواريخ المصرية في عصر الدولتين الايوبية و المملوكية من سنة 577هـ حتى السنة التي سبقت وفاته سنة 845هـ

● إغاثة الامة بكشف الغمة: و هو كتيب يعتبر من خير ما كتب المقرئ عمقا و فهما، و يتناول فيه تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ اقدم العصور الى سنة 1405 م و هي السنة التي ألف فيها ذلك الكتاب هو يعطينا صورة واضحة ودقيقة وصادقة عن الأسباب و العوامل التي فجرتها، و عن النكبات و المحن التي حلت بالشعب من جراء استهتار الحكام لغارقين في الملذات وانصرافهم الكلي عن تدبير شؤون البلاد و الاهتمام بمصالح العباد.

2 - المنهج المتبع لتحليل الظاهرة الاجتماعية لدى المقريري

لعل أول ما يلفت انتباهنا عن أفكار المقريري، سبقه إلى تحليل الظاهرة العلمية تحليلاً منهجياً، علمياً دقيقاً، يؤهل الباحث إلى الولوج إلى نتائج دقيقة، صالحة للتعميم، من خلال الانطلاق من جملة من المقدمات، والتحقق فيها اعتماداً على دقة الملاحظة والمقارنة والتجربة، وهو المنهج الذي يعتبر سابقاً لأوانه، على اعتبار المقريري قد خالف المناهج السائدة في عصره، والتي تركز في أساسها على السرد وتتخذ الأسلوب الفني قالباً أساسياً من قوالب التأثير، دون اشتغال ما هو مسرود على حقائق تؤكد علمية المعلومات ومصادقيتها.

في هذا الصدد، نجد أن المقريري شأنه شأن أستاذه و معلمه العلامة عبد الرحمن ابن خلدون قد ركز كثيراً على الموضوعية و النزعة العلمية، كما امتثل و طبق بمحمل القواعد الاستمولوجية التي نادى بها ابن خلدون، واعتبرها المفاتيح العلمية الأساسية لبلوغ الصدق والمصادقية في البحث العلمي، ولعل أهم ما ركز عليه ما يلي³⁶:

- الشك و التمحيص.
- عدم التشيع للآراء و المذاهب .
- عدم الذهول عن المقاصد أو الهدف .
- البحث عن المسببات و الأسباب.(مبدأ السببية)

ويعد بذلك المقريري بعد ابن خلدون من الأوائل الذين نادوا الى القطيعة الاستمولوجية والابتعاد عن الاهواء والآراء المسبقة في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. فالمقريري يركز في محمل كتاباته على فكرة أساسية تتمثل في أن تفسير الظاهرة الاجتماعية يكون في الغالب متعدد البناءات، وهو التفسير الذي يستحضر جملة المتغيرات الداخلة في تشكيل هذه الظاهرة، ما من شأنه أن يفتح المجال لتطبيق العديد من المناهج العلمية، والمكملة لبعضها البعض حتى نخلص إلى تفسير علمي صحيح ودقيق لهذه الظاهرة، وفي هذا الصدد نجد المقريري يشير أشار ضمناً إلى جملة من المناهج العلمية، المتمثلة في: " المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج النقدي".

زيادة على هذا نجده قد أولى أهمية بالغة لمصادر المعلومة و لم يكتف بمصدر واحد في تحليله وتفسيره لظاهرة المجاعة و الأوبئة التي حلت بمصر في فترة حكم المماليك، حيث لجأ إلى:

- ما هو موجود من مصادر و مراجع مدونة حول المجاعات التي مست مصر من قبل.
- الاعتماد على السور والآيات القرآن لتفسير هذه المشكلة التي تناولت القحط و المجاعة التي أصابت أقوام عدة بسبب انحرافها و ابتعادها عن الطريق الله المستقيم.
- الاعتماد على الشهود « les témoins » خاصة من هم مصدر ثقة و معروفين بالاستقامة.
- اعتمد كذلك على الملاحظة المباشرة والمعاشية اللازمة حين كان شاهد عيان لتلك المجاعة - الغمة أو المصيبة - والتي كانت ابنته الوحيدة من ضحاياها من جراء الوباء و المجاعة سنة 806هـ .

لم يكتف المقريري بالإشارة إلى طرق وأدوات البحث العلمي، بل ركز في الوقت ذاته على جملة من الأسس والمبادئ المحددة لعملية البحث العلمي، وتحدد هذه الأخيرة فيما يلي:

- الواقعية و الموضوعية: محاولة تصحيح الآراء عند العامة و الخاصة فيما يخص أسباب حدوث المجاعة والقحط و الفقر أو ماسماه بالغمّة.
- الابتعاد عن الفكر الساذج اللاواقعي الذي يرجع هذه الأمراض الاجتماعية: المجاعة والأوبئة إلى غضب الله فقط و التستر على مظالم الحكام والمسؤولين وغياب العدالة الاجتماعية.

3- التحليل السوسيولوجي للمجتمع من خلال كتاب " إغاثة الامة بكشف الغمة " .

لقد اعتمد المقريري على جملة من الأسس والمبادئ للوصول إلى تحليل دقيق ومعمق للظواهر المدروسة، وشكل هذا التحليل مرآة عاكسة لواقع المجتمع المدروس، بغض النظر عن طبيعة الظاهرة التي كانت قيد الدراسة، وقد ساعده هذا في الوصول إلى أسس علمية صالحة للتعميم وهي الأسس التي كثيرا ما تتقاطع مع ما هو متفق عليه في منهجية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويتجلى التفكير

الاجتماعي والاقتصادي بشكل ساطع وعميق لدى المقريري في العديد من التصنيفات، نذكر منها ما يلي:

- تحديد فئات المجتمع، وطبقاته في عصره، ومثلها فيما يلي³⁷:
 - 1- أهل الدولة.
 - 2- أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية.
 - 3- الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويقال لهم أصحاب البر، ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوق.
 - 4- أهل الفلاح وهم أهل الزراعات والحراث، سكان القرى والأرياف.
 - 5- الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم.
 - 6- أرباب الصنائع والاجراء وأصحاب المهن.
 - 7- ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤل الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم.

إنه التصنيف الطبقي الذي دفع المقريري إلى التأكيد على حقيقة لا مناص منها، وهي أن المجتمع المصري في عهد المقريري لم يكن على الإطلاق مجتمعا متجانسا، بل كان مجتمعا طبقيًا، وتتميز كل طبقة من هذه الطبقات بخصائص اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، تحدد معالم الهوية الطبقية، وهو التصنيف الذي يتقاطع في منطلقه ونتائجه مع الأسس الحديثة للأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، إذ يؤكد لنا هذا التصنيف غزارة فكر هذا العالم وتناوله لقضايا سوسيولوجية لم يصل إليها الغرب إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويمكن أن نتوسع في الخصائص السوسيو-اقتصادية لهذا التصنيف من خلال ما يلي:

الفئات الاجتماعية	وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية (السمات الأنثروبولوجية)
أهل الدولة	"فحالمهم في هذه المحن على ما يبدو لهم، ولمن لا تأمل عنده، ولا لمعرفة بأحوال الوجود له، إن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضي، فان الأرض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم [صار

	الآن خراجها مائة ألف درهم] ، و هذا الظن ليس بصحيح بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل".
مياسير التجار و أولو النعمة والترف	" فان التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم في بضاعته، فإنما يتعوض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من ذهب، و يحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله فهو لو تأمل لاتضح له انه لما كان أولاً يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلاً، أنما تغني عنه في كلفته مما تغني عنه هذه ثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير. فالبائس لغيابته يزعم انه استفاد، و هو في الحقيقة إنما خسر..."
أصحاب البز وارباب المعاش	"فإنهم في هذه الحن يعيشون مما يتحصل له من الريح، فانه احدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً".
أصحاب الفلاحة والحراث	"فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين، و توالي الحن بقلة ري الأراضي. و فيهم من أترى، و هم الذين ارتوت أراضيهم في سني الحن فنا لا من زراعتها أموالاً جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة، على أن فيهم من عظمت ثروته، و فحمت نعمته، و نال ما اربي على مراده و زاد على أمله. [و الله يقبض و يبسط و إليه ترجعون]"
أكثر الفقهاء وطلاب العلم من يلحق بهم من الشهود والكثير من اجناد الحلقة.	ومن شابههم ممن له عقار او جار من معلوم سلطان او غيره، فهم ما بين ميت ومشتهي الموت لسوء ما حل بهم، فإن احدهم إذا أتته مائة درهم مثلاً فإن ما يأخذ عنها فلوساً او ثلثي مثقال ينفق ذلك فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهماً من الفضة، فلحقهم من اجل ذلك القلة والخصاصة، وساءت احوالهم.
ارباب المهن والاجراء والحاملون والخدام والسواس والحاقة	"فإن اجورهم تضاعفت تضاعفاً كثيراً، الا انه لم يبق الا القليل لموت اكثرهم، بحيث لم يوجد الا بعد تطلب وعناء".

والبناء والفعلية ونحوهم.	
اهل الخصاصة والمسكنة	"ففي معظمهم جوعا وبردا، ولم يبق الا القليل"

والجدير بالذكر أن سوسيولوجية المجتمع لدى المقريري لا تتجلى في وصفه للطبقات الاجتماعية - فحسب -، بل يمتد ذلك يستوعب العديد من الجوانب الأخرى، ومن ذلك تمييزه بين الريف والمدينة في كتابه: "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، ونستشف ذلك في إشارته إلى الريف باعتباره مجتمع الفلاحة، والبساطة، وهو في الغالب مجتمع الطبقة الكادحة، والتي تعتمد في الأساس على النشاط البدني، خاضعة في حكمها، وإلى الفئات الأخرى التي تقطن المدينة، والتي تتميز بكونها تشغل مناصب إدارية، تميز تقلدها للسلطة، ارتكازها عليها، فمعظم هذه الفئات تعيش في حالات للهو والترف، والذي يبرز بشكل يتبين من خلاله الاضطراب واللاتوازن في هذا المجتمع.

هذا، وقد أشار المقريري، وفي العديد من تحليلاته إلى العديد من أسباب ونتائج الأزمة الاقتصادية، التي وقعت فيها مصر خلال دولة المماليك، حيث أكد على الفقر المدقع الذي عايشته معظم الفئات الاجتماعية في هذه الفترة، أرجعت المجتمع ككل من مرحلة الحضارة إلى المرحلة البدائية - البيولوجية -، حيث يكون الشغل الشاغل لأفراد المجتمع الحصول على لقمة العيش، وهي المرحلة المميزة للمجتمعات البدائية، والتي تتميز بالوحشية، إلى حد أكل اللحوم البشرية، والأموات، والجيفة، وهي الحقيقة التي أشار إليها بالتفصيل في نفس الكتاب.

من زاوية أخرى، نجد أن المقريري كان سباقا في الإشارة إلى ظاهرة المحجرة و التي هي من الظواهر الاجتماعية التي مست المجتمع المصري في عهد المماليك، ولا تزال في عصرنا هذا تعتبر ظاهرة معقدة، تدخل في تحديد فعاليتها العديد من الأسباب والمتغيرات: "النفسية الاجتماعية، الجغرافية، الاقتصادية...."، على اعتبارها ناتجة عن تفاقم الجوع وتعقد حالاته، إلى درجة يبأس فيها أفراد المجتمع من أرضهم، وينزحون إلى أراضي أخرى بحثا عن لقمة العيش والاستقرار.

النصوص الدالة عن مفهوم المحجرة في كتاب إغاثة الامة بكشف الغمة:

"- فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع، و دخل فصل الربيع، فهب

هواء أعقبه وباء و فناء وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع"

"- و عم أهلها الجوع لعدم القوت، فخرج منها نحو ثلاثين ألف نفس بعيالهم و أنعامهم

يريدون مصر ، فهلك معظمهم جوعا و عطشا، و وصل اليسير منهم في جهد و قلة"

- "فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس، و نزحت سكان قرى الحجاز، و عدم القوت ببلاد اليمن واشتد الوباء، فباعوا أولادهم في شراء القوت، و فروا إلى نحو حلي بني يعقوب، فالتقوا بأهل مكة و ضاقت بهم البلاد، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة، و قحطت بلاد الشرق، و عدمت دواهم و هلكت مراعيهم، و أمسك القطر عنهم، واشتد الأمر بمصر، و كثر الناس بها من أهل الآفاق، فعظم الجوع."

- "فلما دهي أهل الريف بكثرة المغارم و تنوع المظالم، و اختلت أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، و جلوا عن أوطانهم، فقلت بجاي البلاد و متحصلها، لقلة ما يزرع بها، و لخلو أهلها و رحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم، و على من بقي منهم."

يتضح لنا، و من خلال كل ما أشرنا إليه أن المقرئ كان سباقا إلى دراسة الظواهر الاجتماعية مستفيدا من منهجية أستاذه ابن خلدون، و هي الدراسة العلمية التي مكنته من التعمق في المجتمع، و فهم قضاياها، و تفسير مختلف مشاكله و انشغالاته، و من شأن هذا أن يؤهل المقرئ لأن يكون علامة زمانه في دراسة الظاهرة الاجتماعية، حيث أن منهجيته في الدراسة تتقارب و في العديد من أسسها و مبادئها مع منهجية البحث الاجتماعي الحديث.

4- الفكر الاقتصادي في كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة:

لم يقتصر بحث المقرئ على القضايا الاجتماعية - فحسب - فلقد أولى القضايا الاقتصادية اهتماما غير عادي إذ أفرد لها كتابات خاصة، و لعل أبرزها كتابه المشهور "إغاثة الأمة بكشف الغمة" و كتابه الموسوعي في السيرة و تاريخها و «المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار» و يعرف بـ خطط المقرئ، و قد درس في ثنايا كل هذه المؤلفات خطط القاهرة و آثارها إلى جانب أخبار المدن المصرية الأخرى و أنظمتها - اقتصادية كانت أو سياسية أو تعليمية - و مشاهير رجالها، و كذا سلسلة كتبه و المعروفة "السلوك لمعرفة الدول و الملوك".

ولو أجرينا تصنيفا عدديا لمؤلفاته - هذه - التي تتعلق بجوانب الاقتصاد مباشرة أو بصورة غير مباشرة نجد أن هناك العديد من المحاور الوثيقة الصلة به و التي تبحث في أمور اقتصادية زراعية و تجارية و مهنية و إنتاجية، و هي المحاور الأساسية التي كثير جميعها تتعلق بصور ما تتقارب مع أسس الاقتصاد الحديث في العديد من الأسس و التوجهات، و لعل أهم ما أشار إليه في هذا الصدد ما يلي:

• الاستثمار:

لم يقدم المقريري تعريفا واضحا محددا للاستثمار إلا أنه أشار إلى مفهومه من خلال جملة من الكلمات المحددة بوضوح، إذ يرى أن الربح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستثمار، وأن الخسارة يأبأها كل إنسان بطبيعة ولا يرضأها، أي أن الانسان - المستثمر - يقدم على الاستثمار حين يغلب على ظنه أنه سينال ربحا من وراء استثماره، ويحجم عنه حين يظن أنه سيناله أو يلحقه الخسارة منهم ونستشف ذلك من خلال ما يلي:

"..... لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا، وبلغت قيمة الأردب من القمح

إلى بذره ما تقدم ذكره، وتزايدت كلفة الحرث و البذر والحصاد، وغيره، وعظمت نكاية الولاية و العمال، واشتدت وطأهم على أهل الفلح وكثرة المغارم في الجسور³⁸... منعت الأرض زكاتها، و لم تؤت ما عهد من أكلها، و الخسارة يأبأها كل واحد طبعاً و لا يأتيها طوعاً³⁹... فخرب بما ذكرنا معظم القرى، و تعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض⁴⁰.....

يبين المقريري من خلال هذا النص كيف أن كلفة الاستثمار قد تضاعفت على ما كانت عليه، فيقول "تضاعفت أجرة الفدان من الطين...، و بلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره...، تزايدت كلفة الحرث و البذر و الحصاد وغيره" و كثرت المغارم في عمل الجسور و غيرها مما أدى إلى قلة عائد من الاستثمار و هو الذي أشار إليه بقوله "منعت الأرض زكاتها و لم تؤت ما عهد من أكلها".

يعني هذا أن المستثمرين لا يحققون أي ربحاً، بل هم معرضون للخسارة و هو أمر " يأبأها كل واحد طبعاً، و لا يأتيها طوعاً"، و قد بين المقريري أن انعدام صور الربح أدى إلى قلة الاستثمارات الزراعية و هذا ما أوضحه " و تعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال و غيرها مما تخرجه الأرض " ... و لعجز الكثير من أرباب الأراضي عن زرعها، لغلو البذر و قلة المزارعين⁴¹

وهنا، لابد من الإشارة أن المقريري لم يغفل العوامل الخارجية التي تؤثر على الانفاق الاستثماري منها :

- الظروف المناخية: تؤثر الظروف المناخية تأثيرا كبيرا على الانفاق الاستثمار حيث أن ارتفاع أو انخفاض منسوب مياه النيل يؤثر تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمار الزراعي، و على سبيل المثال: " تأخر تساقط الامطار ، انعدام سقوط الامطار على البلدان التي تعتمد زراعتها على مياه الامطار، حيث تتسبب في حدوث مجاعات و هلاك الناس ونفوق الحيوانات، مثلما حدث في بلاد برقة بشمال إفريقيا سنة 696هـ عم أهلها الجوع لعدم القوت.⁴²
- العوامل البيئية: لم يغفل المقريري العوامل البيئية في تأثيرها على الاستثمارات الزراعية التي كانت لها دور كبير في إعاقة الاستثمار، و التي تجلت في انتشار الامراض الفتاك، " حيث عظم الوباء في الأرياف و القرى، وفشت الامراض " فاشتد فيها الوباء، و فشت الأمراض".⁴³
- القيمة في العمل حسب المقريري:

تعتبر هذه النقطة من النظريات الأساسية التي يشتهر بها علم الاقتصاد الحديث وتعرف بـ بنظرية القيمة في العمل حيث يعتقد المقريري أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج البضائعي والتبادل البضائعي إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة و ثمنها. وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه إنما هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

• سيورة الأسعار حسب المقريري:

قسم المقريري، مثله، مثل أستاذه ابن خلدون السلع إلى صنفين أساسيين هما: " سلع ضرورية من أمثال المواد الغذائية كالخنطة والبقلاء والبصل والثوم، وأخرى كمالية مثل الأدم والفواكه والملابس والأواني والمراكب"، وأكد على نظرية ابن خلدون في الأسعار مشيرا إلى كون السعر قيمة البضاعة فهو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، والمقصود هنا العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع. وتبدو نفقات العمل في إنتاج هذه البضاعة أو تلك في غاية الوضوح بالنسبة إلى الكثير من البضائع وهو ما يسمح بتقدير قيمة مرتفعة أو قيمة منخفضة للبضائع.

لم يكتف المقريري بتعريفه للأسعار، بل ذهب إلى أبعد من هذا الحد، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار، وارتفاعها أو انخفاضها، وهو التحليل الذي قاده إلى الإشارة ضمنا وتصريحا عن عنصرين أساسيين محركين للأسعار هما: " الندرة والوفرة" حيث أنه كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة، وقد تعرض إلى هذا بالتفصيل في حديثه عن تاريخ الجماعة الاقتصادية في عصر المماليك ومن أمثلة ذلك قوله:

"...فبلغ أردب القمح بما إلى تسعمائة درهم، و الشعير إلى سبعمائة، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا البشير من الناس، و نزحت سكان قرى الحجاز، و عدم القوت ببلاد اليمن و اشتد الوباء، فباعوا أولادهم في شراء القوت، و فروا إلى نحو حلي...."⁴⁴

• تصنيفات النقود حسب المقريري:

حدد المقريري وظيفة النقود، والتي تعتبر الوظائف نفسها التي أشار إليها ابن خلدون في العديد من كتاباته، ومن ووظائف للنقود منها: جملة ما أشار إليه تأكيداً على كون النقود معياراً تقاس به القيم، وأشار في هذا إلى معدنين هامين في عصره، هما الذهب والفضة، وإن هذين المعدنين هما وسيلة للاكتناز، وكذلك وسيلة للاقتناء والادخار، ووسيلة للتبادل والبيع والشراء، كما أنهما حوالة الأسواق أي وسيلة للتبادل التجاري على المستوى العالمي.

هذا، وركز على تأثير المجاعة على النقود، مشيراً إلى أن الندرة الاقتصادية أدت إلى ارتفاع الأسعار، الشيء الذي يقتضي فيها بعد استخدام معادن أخرى لتحديد قيمة الأشياء وأثمانها، ويتعلق الأمر بمعادن أرخص كالنحاس والحديد والجلود للتبادل، ولكن عندما تتطور الصنائع فإنه لا بد من أن تظهر أهمية المعدنين الذهب والفضة"، وقد فصل في النقود المتداولة في عهد المماليك، مشيراً إلى قيمتها في هذا العصر، ومؤكداً في الوقت ذاته على العديد من النشاطات الاقتصادية المؤثرة على قيمة النقود، ويتعلق الأمر بـ ["الضرب"، "الجباية"، "الزكاة"....

ومن جملة ذلك ما يلي:

"...فتزايد سعر الدينار إلى أن كان في سنة سبع و تسعين كل أربعة و ثلاثين درهماً بدينار، و ارتفع السعر، و زاد اضطراب الناس و كثر عنتهم في الصرف، و توقفت الأحوال من أجل ذلك، فتقدم الأمر بإنزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت في الصيارف، و نودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدرهم القطع و المزايدة، و أن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب و أجلوا ثلاثاً. فشق ذلك على الناس لإتلاف أموالهم...."⁴⁵

خاتمة:

من خلال ما تمت الإشارة إليه، يمكن التأكيد على نقطة أساسية، وهي أن المقريري علامة زمانه نظرا لما أتى به من أفكار حديثة في مجال المنهج العلمي الحديث، في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وهي الدراسة التحليلية المعمقة التي تمكن الباحث العلمي من الفهم الدقيق للظاهرة، والوصول إلى نتائج علمية صالحة للتعميم، وأشار في هذا الصدد إلى أدوات علمية هامة، تمكن الباحث العلمي من الوصول إلى حلول لمختلف المشاكل المدروسة، ويتعلق الأمر بالابتعاد عن التأويلات الميافيزيقية، ومقاربة الظاهرة العلمية في آنيته، ومقارنتها بشبهاتها من الظواهر باعتماد الملاحظة العلمية الدقيقة والمعمقة، والتي من شأنها أن توصل الباحث العلمي إلى تعميمات صحيحة في شأنها.

من جهة أخرى، يمكن التأكيد على كون المقريري سباقا في تأويله للظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وهو التأويل الذي مكّنه من التقاطع مع العديد من الأفكار والاتجاهات الحديثة لعلم الاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، ويتعلق الأمر هنا بفهمه العمق للمجتمع المصري في عهد المماليك، وهو الفهم الذي كثيرا ما يتقارب في أسسه ومبادئه مع ما يعرف بـ "الإناسة" أو الأنثروبولوجيا بفروعها المتعددة.

قائمة المراجع

- ¹ - تقي الدين بن علي المقرئزي، المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار المعروف بالخطط المقرئزية، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر ، بيروت، و دار المثنى، بغداد، د ت، ج 1، ص 4، و سيشار له لاحقاً: المقرئزي، الخطط.
- ¹ - تقي الدين المقرئزي، ، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقق الجزئين الثالث و الرابع سعيد عاشور، وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، القاهرة 1970-1973، ج 3، ص 170.
- ¹ - المقرئزي، الخطط، ج 1، ص 4.
- ¹ - نفس المرجع، ص 4.
- ¹ - عبد الله عبد الرحمان، تطور الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 52.
- ¹ - نفس المرجع، ص 53.
- ¹ - المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 3، ص 365.
- ¹ - ابن حجر، انباء الغمر، ج 1، ص 255.
- ¹ - نفس المرجع، ج 9، ص 170-171.
- ¹ المقرئزي، المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار، المعروف بالخطط المقرئزية، دط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1987، ج 1، ص 5.
- ¹ - المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 326.
- ¹ - ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج 1، ص 415.
- ¹ - ابن حجر، انباء الغمر، ج 9، ص 171.
- ¹ - السخاوي، الضوء الامع، ج 2، ص 23.
- ¹ - حسن محمود العمري، نظرية استقرار النقد عند المقرئزي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد 1996، ص 7-8.
- ¹ - المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 208.
- ¹ - المقرئزي، درر العقود الفريدة، تحقيق عدنان درويش و محمد المصري، دط، وزارة الثقافة، دمشق، د ت، ج 2، ص 234-237.
- ¹ - المقرئزي، المقتفى في تراجم مصر و الواردين عليها المعروف بالمقتفى الكبير، تحقيق محمد يعلاوي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991، ج 6، ص 64.
- ¹ - المقرئزي، درر العقود الفريدة، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 152.
- ¹ - المقرئزي، درر العقود الفريدة، ج 1، ص 117-119.
- ¹ - المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 245.
- ¹ - المقرئزي، درر العقود الفريدة، ج 2، ص 290.

- ¹ - المقريري، درر العقود الفريدة، ج 1، ص 135.
- ¹ - المقريري، السلوك، ج 4، ق 1، ص 296-297.
- ¹ - المقريري، المفقى، ج 7، ص 483.
- ¹ - عبد الله عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. ص 53-54.
- ¹ - عبد الله عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- ¹ - نفس المرجع، ص 54.
- ¹ - ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج 1، ص 419.
- ¹ - المقريري، الخطوط، ج 1، ص 3.
- ¹ - السيد عبد العزيز سالم، التاريخ و المؤرخون العرب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981، ص 342.
- ¹ - جمال الدين الشيال، "مؤلفات المقريري الصغيرة"، دراسات عن المقريري، ص 24.
- ¹ - ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج 1، ص 418.
- ¹ - المقريري، السلوك، ج 1، ق 1، ص 28.
- ¹ - حسين عاصي، المقريري تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي 766-845هـ/1366-1441م مؤرخ الدول الإسلامية في مصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992، ص 70.
- ¹ - المقريري، إغاثة الأمة بكشف الغمة، مرجع سبق ذكره، المقدمة.
- ¹ - د. نجمان ياسين، التفكير الاجتماعي و الاقتصادي في كتاب: "إغاثة الامة بكشف الغمة" مجلة التراث العربي، نقلا عن تقي الدين المقريري، مرجع سبق ذكره، ص. ص 147-149، بتصرف.
- ¹ - المقريري، إغاثة الامة بكشف الغمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- ¹ - نفس المرجع، ص 43.
- ¹ - نفس المرجع، ص 44.
- ¹ - نفس المرجع، ص 44.
- ¹ - نفس المرجع، ص 36.
- ¹ - نفس المرجع، ص 13.
- ¹ - نفس المرجع، ص 32.
- ¹ - نفس المرجع ص 14.